Free Voice | صوت حر | Voix Libre
ONG oeuvrant pour les droits de l'homme

باريس في 01 أوت 2026

تونس

4 وفيات مسترابة داخل السجون التونسية على خلفية انقطاع الماء والكهرباء وارتفاع الحرارة.. ودعوة لفتح تحقيق عاجل

تُتابع منظمة صوت حرّ، ببالغ الانشغال والاستياء، التطورات الخطيرة التي تشهدها السجون في تونس، والتي أسفرت خلال الأيام الأخيرة عن عدة حالات وفاة مسترابة في صفوف الموقوفين، من بينهم 4 خلال شهر جويلية 2026، تمثلت في حالتي وفاة بسجن قابس، وحالة وفاة بسجن برج العامري، وحالة وفاة أخرى بسجن المسعدين، ليرتفع بذلك إجمالي الوفيات التي تم رصدها داخل السجون التونسية منذ بداية سنة 2026 إلى 8 حالات وفاة مسترابة.

وبحسب البيانات الصادرة وإفادات عائلات الضحايا، فإن السجن يشهد:

- انقطاعا متكررا للماء والتيار الكهربائي داخل المؤسسة السجنية.
- اكتظاظا شديدا في الغرف والزنزانات.
- ارتفاعا في درجات الحرارة بشكل خانق خلال موجة الحر الحالية.

وقد تم تسجيل حالات اختناق في صفوف السجناء مع عدم تمكّن بعض الموقوفين من تلقي الرعاية الصحية الكافية في الوقت المناسب.

إن تكرار حالات الوفاة المستراية داخل مؤسسة سجنية واحدة، خلال فترة زمنية قصيرة وفي ظروف احتجاز متشابهة (انقطاع الماء والكهرباء، الاكتظاظ، الحرارة)، يطرح تساؤلات جدية وملحّة حول مدى احترام المعايير الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نلسون مانديلا)، ومدى توفر الرعاية الصحية الكافية والعاجلة للموقوفين، ومسؤولية إدارة السجن والسلط المعنية عن حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية لكل شخص محروم من حريته.

وبحسب ما أفاد به المحامون، فقد تعرض الأستاذ أحمد نجيب الشابي، أثناء وجوده بساحة "الآرية"، إلى نوبة ضيق في التنفس وإرهاق شديد بسبب الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، كما أظهرت المعاينة الطبية تسجيل ارتفاع في دقات القلب، وهو ما اضطره إلى الامتناع عن الخروج إلى الساحة إلى حين انقضاء موجة الحرّ، خشية تعرضه لمضاعفات صحية.

ويكتسي هذا التطور خطورة خاصة بالنظر إلى أن الأستاذ أحمد نجيب الشابي تجاوز الثمانين من العمر، ويعاني من أمراض مزمنة، كما سبق أن خضع لعملية جراحية على القلب، وهو ما يفرض توفير رعاية صحية خاصة وظروف احتجاز تراعي سنه وحالته الصحية، وفقا للمعايير الدولية الخاصة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم.

وعليه فإن صوت حرّ تُطالب بما يلي :

1. فتح تحقيق عاجل ومستقل وشفاف في كل حالات الوفاة المسجَّلة داخل السجن المدني بقابس، لتحديد الأسباب الحقيقية والمسؤوليات، مع نشر نتائج التحقيق للرأي العام.
2. تمكين المنظمات الحقوقية والهيئات الرقابية المختصة (بما فيها الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب) من زيارة السجن فورا ودون قيود، للاطلاع على الأوضاع الفعلية.
3. التدخل العاجل لضمان التزويد المستمر بالماء والكهرباء، وتحسين التهوية والظروف الصحية داخل الزنزانات، خاصة في ظل موجات الحر .